

قياس وتحليل علاقة المعروض النقدي مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦)

الباحث: علي حسين طعان
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

أ.م.د. منعم أحمد خضير
كلية الإدارة والاقتصاد
جامعة تكريت

المستخلص:

تهدف الدراسة الى قياس وتحليل عرض النقد في العراق وتحديد المتغيرات المؤثرة فيه مثل الناتج المحلي الإجمالي وسعر الصرف ومعدل التضخم ومعدل البطالة والانفاق الحكومي للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) وتم بناء النموذج القياسي وفق بيانات ربع سنوية باستخدام برنامج (Eviews9) وقد توصلت الدراسة الى وجود علاقة تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة فضلاً عن وجود علاقة سببية بين متغيرات الدراسة وأتضح وجود علاقة سببية باتجاه واحد بين عرض النقد الذي يسبب في الناتج المحلي الإجمالي وعلاقة سببية باتجاهين بين عرض النقد وكل من الانفاق الحكومي وسعر الصرف وعدم وجود علاقة سببية بين عرض النقد ومعدلات التضخم والبطالة وحسب تقديرات العلاقة قصيرة الأجل اتضح ان العلاقة طردية بين عرض النقد وكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل البطالة وعلاقة عكسية بين عرض النقد وكل من سعر الصرف ومعدل البطالة والانفاق الحكومي اما في العلاقة طويلة الأجل فكانت علاقة طردية بين عرض النقد وكل من الناتج المحلي الإجمالي ومعدل التضخم وسعر الصرف وعلاقة عكسية بين عرض النقد وكل من معدل البطالة والانفاق العام.

الكلمات المفتاحية: العرض النقدي، المتغيرات الاقتصادية الكلية.

Abstract:

The study aims to measure and analyze the money supply in Iraq, and determining the variables affecting it such as GDP exchange rate, inflation rate, unemployment rate and government expenditure for the period 2004-2016. The standard model was built on quarterly data using Eviews9. The correlation between the study variables as well as the causal relationship between the variables of the study and the existence of a causal relationship between the supply of cash that causes the GDP. The causal relationship between the money supply and the government expenditure. The exchange rate and the absence of causal link between the money supply Rates of inflation and unemployment. According to the estimates of the short-term relationship, it became clear that the relationship between the supply of cash & GDP, the unemployment rate & the inverse relationship between the supply of cash, the exchange rate, the rate of unemployment, government spending either in the long-term relationship was a positive relationship between the supply of money and each of the GDP. The rate of inflation & the exchange rate & the inverse relationship between the supply of cash and both the rate of unemployment and public expenditure.

Keywords: cash supply, macroeconomic variables.

المقدمة:

تمثل العلاقة بين عرض النقد والمتغيرات الاقتصادية الكلية ركن أساسي من أركان السياسة النقدية، وأن نجاح السياسة النقدية في أي بلد مرهون الى حد بعيد بمدى استقرار هذه العلاقة لأن العرض النقدي يعد أحد أهم العناصر التي تحقق التوازن في السوق النقدي والاستقرار الاقتصادي، ومن هنا تبرز أهمية تقدير وتحليل علاقة عرض النقد في العراق مع المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه وتبيان العوامل المحددة له ومدى تأثيره بالخصائص الاقتصادية والنقدية والمصرفية، وبالتالي الإسهام في رسم السياسات النقدية المناسبة للمدد القادمة في ظل استمرار ظاهرة احتفاظ الافراد بالعملة الاجنبية والمفاضلة بين الاحتفاظ بالدينار او الدولار الامريكي (الدولة) واعتباره خزين مستقر للقيمة ووسيلة لحماية الثروة، كما ان دراسة وتحليل العلاقة بين عرض النقد والمتغيرات الاقتصادية المحددة لهذا العرض تشكل جانباً مهماً في فهم طبيعة هذه العلاقة وبالتالي الإسهام في صياغة السياسات الاقتصادية المناسبة لجعل عرض النقد أكثر فاعلية وتأثيراً في النمو الاقتصادي.

أولاً. مشكلة الدراسة:

تتلخص مشكلة الدراسة في كيفية قياس عرض النقد والتعرف على مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في عرض النقد في العراق باستعمال نماذج قياسية مناسبة مع الاخذ بنظر الاعتبار مبادئ النظرية الاقتصادية، وتقدم هذه الدراسة عدة اشكالات منهجية وعلمية: فمن جهة لا بد من مراعاة المبادئ الاقتصادية وحسن استعمال الادوات الرياضية والاحصائية في التحليل والتقدير، ومن جهة اخرى لا بد من الادراك لكيفية التعامل مع المعطيات الميدانية وبما يحقق الهدف والمصادقية العلمية للنتائج.

ثانياً. هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة الى:

١. قياس وتحليل عرض النقد الضيق في العراق وتحديد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه.
٢. معرفة طبيعة العلاقة بين العرض النقدي وبين المتغيرات الاقتصادية المدروسة.
٣. قياس مرونة عرض النقد قصيرة وطويلة الأجل من أجل بناء علاقة توازنه طويلة الأجل مع المتغيرات الاقتصادية الكلية.

ثالثاً. فرضية الدراسة:

تنطلق الدراسة من الفرضيات الآتية:

١. ان هناك تأثيراً إيجابياً لعرض النقد على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق والمتمثلة بالنتائج المحلي الإجمالي، وسعر الصرف، ومعدل التضخم، والانفاق العام، وتأثيراً سلبياً على معدل البطالة.
٢. وجود علاقة توازنه طويلة الأجل (تكامل مشترك) بين متغيرات الدراسة بالرغم من الاختلال في الأمد القصير.

رابعاً. أهمية الدراسة:

تتمثل أهمية هذه الدراسة في محاولة الوصول الى بناء أنموذج قياسي مناسب لعرض النقد نستطيع من خلاله أن نحدد المتغيرات الاقتصادية المؤثرة فيه، وقياس مدى تأثير هذه المتغيرات على فاعلية العرض النقدي في العراق، وكذلك تحديد العلاقة قصيرة الأجل وطويلة الأجل ليتسنى

للمخطط رسم سياسات نقدية مناسبة ومؤثرة في الاستقرار الاقتصادي وبما يحقق متطلبات النمو الاقتصادي.

خامساً. منهجية الدراسة:

تقوم هذه الدراسة على أساس التحليل الوصفي والقياسي للعلاقة بين عرض النقد الضيق مع بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق وباستعمال سلسلة بيانات زمنية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) بالاعتماد على الفرضيات التي قدمتها النظريات المتعلقة بعرض النقد ، وعلى عدد من الدراسات التطبيقية في هذا المجال وكذلك على العوامل الاقتصادية التي أفرزها الواقع الاقتصادي الجديد في العراق وذلك في إطار الاختبارات القياسية الحديثة اختبارات جذر الوحدة لديكي فولر المطور واختبار غرانجر للعلاقة السببية واختبار التكامل المشترك (Counteraction) وفقاً لأنموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الموزع ARDL .

سادساً. الحدود المكانية والزمانية:

الحدود المكانية لهذه الدراسة هي الاقتصاد العراقي اما الحدود الزمانية فأنها تناولت المدة المحصورة ما بين ٢٠٠٤ لغاية ٢٠١٦ ، وهي المدة التي تحول بها الاقتصاد العراقي من الاقتصاد الموجه الى الاقتصاد الحر.

سابعاً. دراسات سابقة:

١. دراسة نورة بنت عبد الرحمن اليوسف (٢٠١٣) الموسومة : العلاقة السببية بين كمية النقود وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في المملكة العربية السعودية، تهدف الدراسة الى دراسة اتجاه العلاقة السببية بين كمية النقود وديناميكية النشاط الاقتصادي الكلي، اجمالي الناتج المحلي، سعر الفائدة، سعر الصرف، المستوى العام للأسعار في المملكة السعودية للمدة ١٩٧١-٢٠١٣، وقد توصلت الدراسة وفق اختبار الحدود للتكامل المشترك واستناداً الى نموذج الانحدار الذاتي للتباطؤ الزمني الموزع (ARDL)، واستخدام سببية غرانجر و نموذج متجه تصحيح الخطأ متعدد المتغيرات (VECM)، ان هناك علاقة طويلة الأجل بين كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي، ومن خلال اختبار اتجاه العلاقة السببية لغرانجر أضح أن الناتج المحلي يسبب في كمية النقود.
٢. دراسة (Ifionu, Ebele) و (Akinpelumi, Omotayo F) (2015) الموسومة : أثر وانعكاسات متغيرات الاقتصاد الكلي المختارة على عرض النقود في نيجيريا، تهدف الدراسة الى تحديد أثر التضخم على مستوى العرض النقدي في نيجيريا، التأكد من تأثير الناتج المحلي الإجمالي على مستوى العرض النقدي في نيجيريا، معرفة الآثار المترتبة على سعر الصرف على مستوى العرض النقدي في نيجيريا، واهم ما توصلت اليه الدراسة من خلال تطبيق طريقة المربعات الصغرى (OLS)، واختبار السببية والتكامل المشترك ، أن هناك علاقة طويلة المدى تربط بين المتغيرات المستخدمة، وبصرف النظر عن التضخم ذو المغزى المعكوس مع عرض النقد (M2) ومعدل الصرف (EX)، أضح أن جميع المتغيرات الأخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي (GDP) لها تأثير إيجابي على العرض النقدي، وقد أوصت الدراسة بضرورة التزام البنوك بمهمة استقرار الأسعار، وتحسين الاشراف والرقابة لضمان قطاع مالي قوي وفعال، ولتجنب الآثار التضخمية يجب على الحكومة السيطرة على التوسع المفرط في العرض النقدي الواسع في نيجيريا.
٣. دراسة نغم حميد عبد الخضر (٢٠١٦) الموسومة: قياس العلاقة التبادلية في عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٣، تهدف الدراسة الى الكشف

عن طبيعة العلاقة بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي، وتقويم فاعلية السياسة النقدية في تحقيق الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة المدروسة، وتوصلت الدراسة من خلال الاختبارات الحديثة باستعمال نموذج (انجل- غرانجر) لقياس العلاقة بين متغيرات النموذج وكانت النتيجة وجود علاقة سببية وباتجاهين بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي، وعلاقة سببية باتجاه واحد من سعر الصرف الى عرض النقد، وعلاقة سببية باتجاه واحد من عرض النقد الى معدل التضخم، تأثير سعر صرف الدينار العراقي مقابل الدولار الأمريكي على عرض النقد الضيق والتضخم، وان سعر الصرف يؤدي وظيفتين كمثبت أسمى خارجي لأسعار الصرف، وداخلي يعمل بديلاً عن أسعار الفائدة في الاقتصاد العراقي، ويؤثر بالمتغيرات الحقيقية والنقدية بشكل ديناميكي.

المبحث الأول

الإطار النظري لعرض النقد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية

أولاً. تعريف عرض النقد: ويقصد بالعرض النقدي بانها النقود المتداولة بكافة اشكالها التي بحوزة الافراد والمؤسسات والتي تختلف اشكالها بمدى التطور الاقتصادي والاجتماعي ومدى تطور العادات المصرفية في المجتمعات (حداد وهذلول، ٢٠٠٨: ١٨٩).

بعد عام ١٩٨٠ عرف البنك المركزي الامريكي عرض النقد من خلال: الأول هو (العرض الاسمي للنقود) أي القيمة النقدية لعرض النقود في بلد ما دون حساب قوتها الشرائية، بينما عرف الثاني هو (العرض الحقيقي للنقود) بانه كلا من القيمة النقدية لعرض النقود والمستوى العام للأسعار، ويمكن تعريف العرض الحقيقي للنقود بانه (عرض النقود الاسمية مقسوماً على المستوى العام للأسعار)، MS/P (ابد جمان، ٢٠١٠: ٢٠٨).

ثانياً. مفاهيم عرض النقد حسب مناهج قياسها:

١. **عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1):** تم وضعه على أساس المنهج التقليدي، ويشمل مجموع وسائل الدفع المتداولة في بلد ما خلال فترة زمنية معينة (حداد، وهذلول، ٢٠٠٨: ٨٩). وساد هذا التعريف بين الكنزيين والتقليديين لتأكيد على وظيفة النقود الأساسية كوسيلة للتبادل ويشمل (M1) الودائع الجارية (وسيلة دفع بواسطة الشيكات) أي يمكن الحصول عليها بسرعة وبدون خسارة والعملة المتداولة خارج الجهاز المصرف التي بيد الجمهور (الشمري والشروف، ٢٠١٣: ٣٣٠).

٢. **عرض النقد بالمفهوم الواسع (M2):** تم تحديد هذا المفهوم وفق المنهج النقودي، ويضم جميع مكونات (M1) وهي وسائل الدفع المباشرة مضافاً إليها الودائع الادخارية والأجلة والودائع الوقتية والثابتة لدى المصارف التجارية ويطلق عليه مصطلح السيولة المحلية (الرفيعي، ٢٠٠٧: ٢٩).

من أسباب التوسع في عرض النقد (M2) في الدول المتقدمة تعود الى القطاع المالي الذي يوفر جزءاً كبيراً من الموجودات المالية التي يمكن تحويلها بسرعة وسهولة الى سيولة وتدر عائداً في الوقت نفسه، وكذلك تعد وسائل قريبة من النقود لاسيما انها تقوم بوظيفة النقود كمخزن للقيمة ويمكن استخدامها كقوة شرائية (حداد وهذلول، ٢٠٠٨: ٨٩).

٣. **عرض النقد بالمفهوم الأوسع (M3):** تم وضع هذا المفهوم على أساس منهج (كارلي وشو)، ويضم هذا المفهوم عرض النقد الواسع (M2) مضافاً اليه الادخارات لدى بنوك الادخار المشتركة والقروض وصناديق الادخار والائتمانات لدى المصارف (سجل، ١٩٨٧: ٤٨).
يشمل عرض النقد بالمعنى الواسع (M2) السيولة المحلية مضافاً اليها الادخارات المودعة

خارج المصارف التجارية (أي لدى المؤسسات الادخارية وصناديق الادخار المشتركة مثل ودائع المستثمرين الزمنية)، وان اغلب الاقتصاديين والباحثين يفضل التعامل مع المفهوم الضيق لعرض النقد (M1) لأنه يعمل على قصر صفة النقود على العملة والودائع الجارية لدى البنوك التجارية، فضلاً عن ان العرف الاحصائي لصندوق النقد الدولي والجداول الإحصائية لعدد مهم من البنوك المركزية في العالم تتبع تحديد عرض النقد الضيق (الدليمي، ١٩٩٠: ١١١-١١٤).

ثالثاً. العلاقة بين عرض النقد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية:

١. **العلاقة بين عرض النقد والنتائج المحلي الإجمالي:** يتأثر العرض النقدي بالكميات المصدرة من قبل البنك المركزي أي النقد المعدني والورقي المصدر والذي يتحدد استناداً للنتائج المحلي الإجمالي كالآتي:

$$\text{كمية النقود} = \frac{\text{مجموع أسعار السلع والخدمات المنتجة خلال سنة}}{\text{سرعة التداول النقدي}}$$

$$MV = PT$$

أذ أن:

$$M = \text{عرض النقد.}$$

$$V = \text{سرعة تداول النقود "أي متوسط عدد المرات التي تنفق فيها وحدة النقود لشراء السلع والخدمات خلال مدة معينة سنة في الغالب".}$$

$$P = \text{المستوى العام للأسعار (متوسط السعر لكل وحدة من T).}$$

$$T = \text{حجم المعاملات (الحجم الكلي للمعاملات من السلع والخدمات).}$$

ويؤكد الكلاسيك وجود علاقة تناسبية بين كمية النقود والمستوى العام للأسعار انطلاقاً من ان العامل النقدي M هو عامل مستقل والمستوى العام للأسعار P هو عامل تابع له في حين اعتبروا كل من سرعة تداول النقود V وحجم المعاملات T عوامل ثابتة وهي متغيرات معطاة لا تتغير الا بشكل بطيء جداً ولا يوجد ارتباط بينهما وكمية النقود في ظل الاستخدام الكامل للاقتصاد. فكلما يزداد وينمو الناتج المحلي الإجمالي يزداد معه كمية النقود المعروضة وذلك لان النقود أداة دفع تساعد في تصريف السلع والخدمات ، فإذا أزداد الناتج المحلي الإجمالي بدون زيادة في المعروض النقدي فان ذلك سوف يتسبب في حالات ركود تصيب الاقتصاد الوطني ، اما اذا ازداد العرض النقدي بدون ما يقابله زيادة في الناتج فانه سوف تحصل ضغوط تضخمية ، لذا حددت النظريات الاقتصادية كمية الإصدار السنوية للنقود بما يعادل نصف معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي ، مثلاً اذا ازداد الناتج بمعدل (٥%) فان على السلطات النقدية زيادة العرض النقدي بمعدل (٥,٢%) من اجل تحقيق نمو متوازن بين الناتج والنقد (كنعان، ٢٠١٢، ٣٩٦).

٢. **العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف:** تغير في سعر الصرف، ويعتبر عرض النقد متغيراً تابعاً وسعر الصرف متغيراً تفسيرياً، وعند قيام السلطة النقدية باتباع سياسة توسعية من خلال زيادة عرض النقد ستؤدي الى زيادة الطلب على العملة الأجنبية والأخيرة سوف يرتفع سعرها لقلة عرضها، وزيادة الطلب عليها سوف يدفع سعر الصرف الى الأعلى، وفي حالة تخفيض عرض النقد سوف ينخفض سعر الصرف أيضاً، أي ان عرض النقد يرتبط بعلاقة طردية مباشرة مع سعر الصرف (الغالب والجوري، ٢٠٠٨: ١٩٧).

٣. **العلاقة بين عرض النقد والتضخم:** أن أساس العلاقة بين عرض النقد والتضخم يرجع تاريخها الى بداية ظهور اقتصاديات السوق، وتزداد معدلات التضخم في الظروف الاستثنائية وخاصة في أوقات الحروب، وتصبح معدلات التضخم أكثر تسارعاً عند زيادة العرض النقدي وخاصة عند زيادة الانفاق الحكومي او ما يسمى بالانفاق الحربي (Begg & Others, 1997: 463).

وفقا للمدرسة الكلاسيكية (النظرية الكمية للنقد) للاقتصادي الأمريكي (آرفنج فيشر) الذي فسر ظاهرة التضخم على انها التغير في المستوى العام للأسعار نتيجة تغير عرض النقد بنفس الاتجاه، وهذا وفق نظام قاعدة الذهب، أي ان زيادة العرض النقدي (كمية النقود) تؤدي الى زيادة المستوى العام للأسعار، وانخفاض عرض النقد يؤدي الى انخفاض المستوى العام للأسعار، ويحصل ذلك في الأمد القصير وفي حالة ثبات العوامل الأخرى وهما العامل الأول وهو ثبات حجم السلع والخدمات النهائية لان الموارد الاقتصادية في حالة التشغيل الكامل، اما العامل الثاني فهو ثبات سرعة تداول النقود لأن الوحدة النقدية تستخدم لمرة واحدة في الأجل القصير، نستنتج من ذلك ان العلاقة بين عرض النقد والتضخم هي علاقة طردية تناسبية (Ackley, 1978: 426).

٤. **العلاقة بين عرض النقد والبطالة:** ان قيام السلطة النقدية باتباع سياسة توسعية سيؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار، وأن انخفاض أسعار الفائدة سيثبج من زيادة الاستثمار وبالتالي سوف يزداد الطلب على الأيدي العاملة مما يؤدي الى انخفاض مستوى البطالة، ويحصل العكس عند قيام السلطة النقدية بتقييد العرض النقدي فأن معدلات البطالة سوف ترتفع، يتضح مما سبق ان العرض النقدي يرتبط بعلاقة عكسية مع البطالة، وان وجهة نظر المدارس الاقتصادية في دور السياسة النقدية في القضاء على مشكلة البطالة وتحقيق الاستخدام الكامل تختلف مكن مدرسة الى أخرى، اذ يرى الكلاسيك ان مرونة الأسعار والأجور كفيلة بإعادة التوازن بين قوى العرض والطلب في سوق العمل والوصل به الى مستوى الاستخدام الكامل بدون تدخل الدول مستندين بذلك على قانون ساي (العرض يخلق الطلب الموازي له) (اكلي، ١٩٨٠: ٦٣٢).

٥. **العلاقة بين عرض النقد والانفاق الحكومي:** هناك أمور تعتمد عليها العلاقة بين عرض النقد والانفاق الحكومي نذكر أهمها:

- مدى تطور اقتصاد البلد وتنوعه.
- مصادر الإيرادات الحكومية.
- استقلالية البنك المركزي.

ان الاقتصاد الذي يعتمد على مصادر إيرادات داخلية مثل إيرادات الضرائب والتعرفة الكمركية وإيرادات أملاك الدولة (الدومين) بمختلف أنواعه لن يكون للانفاق الحكومي تأثير واضح او يكاد يذكر على عرض النقد لأن الإيرادات المستحصلة سوف يتم إعادة انفاقها على ابواب الانفاق الحكومي، وسوف يكون التأثير محدود أي فقط في الفجوة الزمنية بين استحصال الإيرادات وأنفاقها، اما في الاقتصادات الريعية الذي يعتمد على مصادر إيرادات خارجية فأن الانفاق الحكومي يلعب دور أساسي ومؤثر على عرض النقد، وأي توسع في الانفاق سيؤدي الى زيادة عرض النقد مما قد يسبب اثاراً تضخمية، وبما ان الانفاق الحكومي خارج سيطرة البنك المركزي وقد يؤثر في تحقيق أهدافه مما يجعل البنك مركزي يتخذ اجراءات تعقيمية لامتناس أثر الانفاق السلبي وامتصاص السيولة الفائضة في الاقتصاد للحد من التضخم، اي ان هنالك علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والعرض النقدي (جورج، ٢٠١٥: ٧).

المبحث الثاني: واقع عرض النقد في العراق

أولاً. تطور عرض النقد في العراق خلال مدة الدراسة (٢٠٠٤-٢٠١٦):

شهدت المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) استمرار عرض النقد بالزيادة ولكن بمعدلات نمو اقل من السنوات التي سبقت عام ٢٠٠٤ نتيجة للاستراتيجيات الجديدة المتبعة من قبل السلطة النقدية الجديدة (البنك المركزي) في إدارة وتسيير معدلات نمو عرض النقد الضيق (M1) للمحافظة على قيمة العملة الوطنية، حسب بيانات الجدول (١) الذي يوضح تطور مكونات عرض النقد للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) نجد ان عرض النقد الضيق قد ازداد من (9448700) مليار دينار في عام ٢٠٠٤ والى (69834833) مليون دينار في عام ٢٠١٦، اذ سجل عرض النقد الضيق (M1) اعلى معدل نمو له ضمن المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) اذ بلغ (٤٠,٤%) في عام ٢٠٠٧، إلا انه في عام ٢٠١٥ اخذ معدل النمو بالانخفاض السالب فقد وصل الى (-٩,٩%)، بسبب زيادة النفقات العامة.(عبدالخضر، ٢٠١٦: ١٣)

إن نسبة العملة في التداول خارج الجهاز المصرفي إلى عرض النقد بالمفهوم الضيق (M1) يشير إلى مدى تطور العادات المصرفية لدى الجمهور، وقد بلغت هذه النسبة في العراق في عام ٢٠٠٤ (٧٩,٩%) وانخفضت بشكل مستمر للأعوام اللاحقة حتى وصلت في العام ٢٠١٢ الى (٤٨%)، إلا أن هذه النسبة لازالت تعد كبيرة قياساً بالدول المتقدمة، حيث يذكر أن أكثر من (٨٥%) من المعاملات في أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية يتم سدادها باستخدام الشيكات، بمعنى أن نسبة استعمال العملة في التداول لدى الجمهور تصل إلى أقل من (١٥%) (باجي، ٢٠١٤، ٨٣).

كما وأن انخفاض أرصدة العملة لدى المصارف وارتفاعها لدى الجمهور يؤدي إلى تقليل قدرة البنك المركزي على استعمال أدواته الكمية غير المباشرة في ممارسة التأثير على المصارف التجارية. إما نسبة الودائع الجارية إلى عرض النقد (M1) فقد بلغت في عام ٢٠٠٤ (٢٠,١%)، وتطورت حتى بلغت (٤٣,٤%) في عام ٢٠١٦. والمعروف أنه كلما ارتفعت الأهمية النسبية للودائع الجارية إلى اجمالي عرض النقد للمصارف كلما كانت قدرة البنك المركزي في التأثير على المصارف أكبر (ثويني، ٢٠١٢: ١١٦).

الجدول (١) تطور مكونات عرض النقد (M1) وأهميته النسبية في العراق خلال المدة (٢٠٠٤-٢٠١٦) (مليون دينار)

السنة	**العملة في التداول CC (١)	**الودائع الجارية DD (٢)	*عرض النقد M1 1+2=(3)	***معدل النمو السنوي % M1 (4)	**نسبة العملة في التداول الى M1 (5)	**نسبة الودائع الجارية الى M1 (6)
2004	7556100	1892600	9448700	79.9	20.1
2005	10090332	2845546	12935878	36.9	78.1	21.9
2006	10968099	4491961	15460060	19.5	70.9	29.1
2007	14231700	7489467	21721167	40.4	65.5	34.5
2008	18492502	9697432	28189934	29.7	65.6	34.4
2009	21775679	15524351	37300030	32.3	58.4	41.6
2010	24342192	27401297	51743489	38.7	47.1	52.9
2011	28287361	34186568	62473929	20.7	45.3	54.7

السنة	**العملة في التداول CC (١)	**الودائع الجارية DD (٢)	*عرض النقد M1 1+2=(3)	***معدل النمو السنوي % M1 (4)	**نسبة العملة في التداول الى M1 (5)	**نسبة الودائع الجارية الى M1 (6)
2012	30593647	33142224	63735871	2	48	52
2013	34995453	38835511	73830964	15.8	47.4	52.6
2014	36071593	36620855	72692448	-1.5	49.6	50.4
2015	34855256	30580169	65435425	-9.9	53.3	46.7
2016	39498000	30336000	69834833	6.7	56.6	43.4

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على:

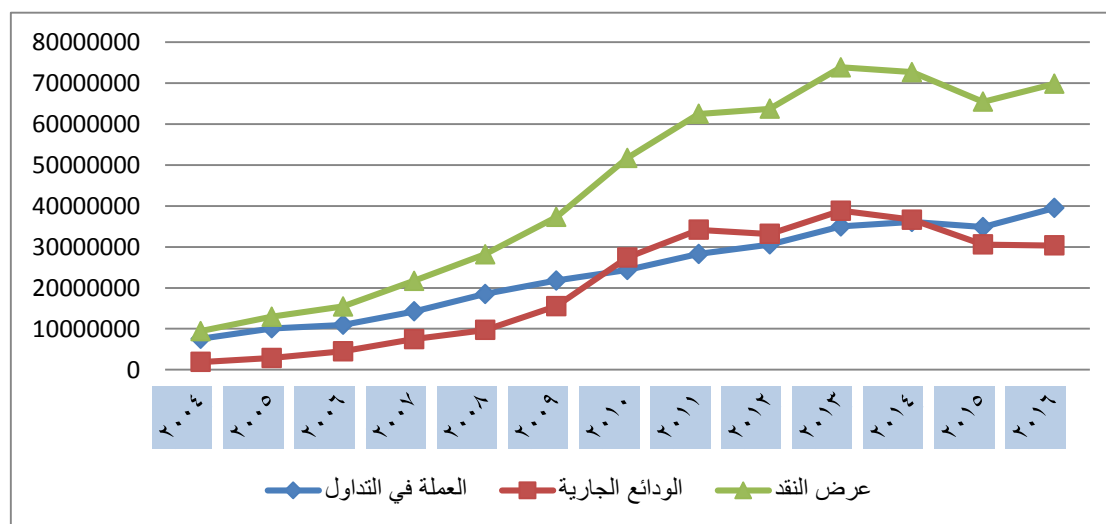
* البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية لسنوات متفرقة، ٢٠١٦-٢٠٠٤.

** الاعمدة (٣) (٥) (٦) من عمل الباحثان.

*** معدل النمو السنوي تم استخراجه وفق الصيغة التالية:

$$r = \left(\frac{p_2 - p_1}{p_1} \right) * 100$$

يصور لنا الشكل (١) تطور عرض النقد خلال المدة المدروسة حيث واصل ارتفاعه التدريجي حتى عام ٢٠١٣ ثم عاد بعدها لينخفض بنسب طفيفة وفي عام ٢٠١٦ عاد وارتفع بشكل بسيط، ونلاحظ من الشكل ان العملة في التداول اتخذت مساراً متدرجاً وبنسب متفاوتة وانه خلال المدة ٢٠١٠ - ٢٠١٤ كانت العملة في التداول اقل من الودائع الجارية وذلك بسبب زيادة الصادرات النفطية وارتفاع صافي الموجودات الأجنبية، ولكن الارتفاع البسيط في الودائع الجارية عاود الانخفاض في عام ٢٠١٤ بسبب تدهور أسعار النفط وانخفاض الصادرات بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة في العراق.



الشكل (١) تطور عرض النقد ومكوناته في العراق للمدة (٢٠١٦-٢٠٠٤).

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (١).

أسباب ارتفاع وانخفاض عرض النقد خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠١٦:

ان الأسباب الرئيسية وراء ارتفاع عرض النقد (M1) للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٣ تعود الى الزيادة الحاصلة في صافي الموجودات الأجنبية المتأتية من ارتفاع أسعار النفط في الأسواق العالمية ، في حين سجل عرض النقد انخفاضا في عامي ٢٠١٤ و ٢٠١٥ وذلك بسبب الأثر الانكماشى للعوامل الخارجية (صافي الموجودات الأجنبية) والبالغة (٧٩٠٥ و ٢٢٦٩٥) مليار دينار في نهاية عام (٢٠١٤ و ٢٠١٥)، وذلك نتيجة الانخفاض الذي شهدته الأسعار العالمية للنفط في بداية النصف الثاني من عام ٢٠١٤، وذلك لسوء استخدام الموارد من العملات الأجنبية والتلكؤ في تنفيذ الخطط الاستثمارية المقررة في الموازنة الاتحادية، وتوقف المشاريع الاستثمارية الموكلة الى القطاع الخاص بسبب التأخر في تنفيذها وانتشار حالات الفساد المالي (محمد، ٢٠١٧: ١٢٤).

اما عام ٢٠١٦ فقد سجل عرض النقد (M1) ارتفاعاً بنسبة (٦,٧%) قياساً الى عام ٢٠١٥ الذي سجل انخفاضاً ملحوظاً وبمعدل نمو سالب بلغ (٩,٩-%)، ويعزى الارتفاع لعام ٢٠١٦ بالدرجة الأساس الى نمو العملة خارج البنوك لتصل نسبة مساهمتها الى (٥٦,٦%) من اجمالي عرض النقد، مقابل تراجع الأهمية النسبية للودائع الجارية التي سجلت (٤٣,٤%) من عرض النقد ويرجع السبب في ذلك الى حالة التخوف من قبل الجمهور للاحتفاظ بالمدخرات النقدية لمواجهة حالة عدم التأكد في ظل حالة الركود الاقتصادي للبلد.

ويمكن القول ان هناك أسباب أخرى أدت الى عدم استقرار المعرض النقدي وتذبذبه خلال مدة الدراسة، ومنها عدم الاستقرار الأمني الذي عصف بالبلد وهروب رؤوس الأموال الأجنبية والمحلية للخارج بسبب الوضع الأمني والحرب ضد الإرهاب، وكذلك عزوف المستثمرين عن الاستثمار في العراق بسبب عدم توفر الجو الاستثماري الملائم خلال الفترة المنصرمة، وتضرر البنى التحتية والقطاعات الاقتصادية الأخرى من الحروب التي مر بها العراق، والفساد السياسي والإداري والمالي كلها أسباب ساعدت على عدم الاستقرار الاقتصادي وتعطيل نموه في العراق.

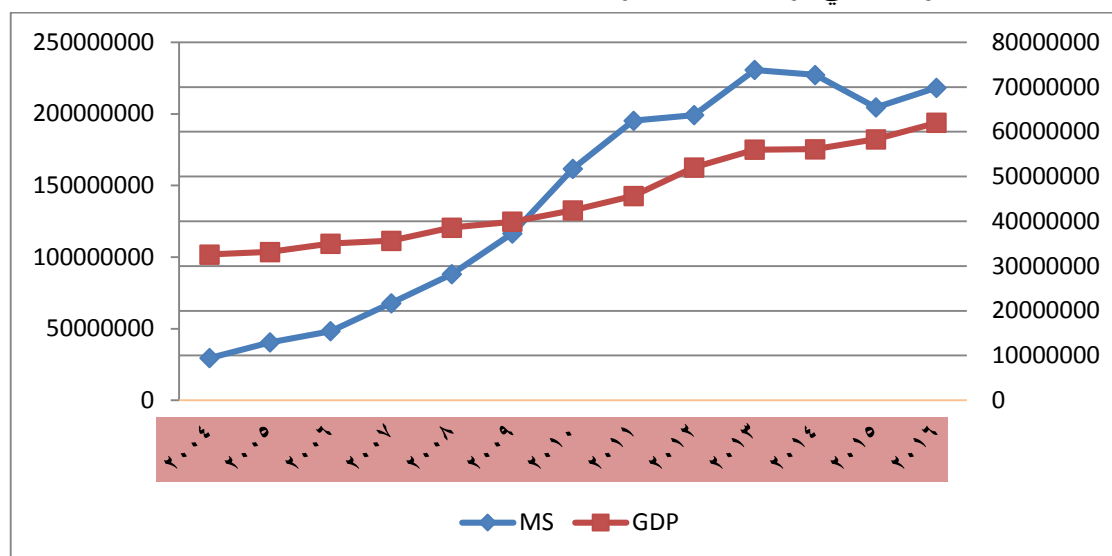
ثانياً. تحليل العلاقة بين عرض النقد وبعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة

:٢٠٠٤-٢٠١٦:

١. تحليل العلاقة بين عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦: من خلال دراستنا

النظرية تبين إن هناك علاقة طردية تربط بين عرض النقد والناتج المحلي الاجمالي، لذلك يؤثر عرض النقد تأثيراً مباشراً في القطاعات الاقتصادية الوطنية من خلال تأثيره المباشر في الناتج المحلي الإجمالي، ويعد الناتج المحلي الإجمالي من اهم المؤشرات الاقتصادية لعملية النمو في البلد ، وقد تم اخذ بيانات الناتج المحلي بالأسعار الثابتة مقياساً للدخل، لأنه يعتبر افضل مقياس لحجم السلع والخدمات النهائية، ومن خلال الشكل (٢) يتضح لنا استمرار معدلات النمو الإيجابية للناتج المحلي الاجمالي والعرض النقدي بالتذبذب ارتفاعاً وانخفاضاً خلال المدة المدروسة، باستثناء العامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ التي سجلت معدلات نمو سنوية سالبة (١,٥) و (٩,٩) بسبب الانخفاض الحاد في أسعار النفط بالرغم من زيادة حجم الصادرات النفطية، ونلاحظ ان انخفاض واردات النفط اثر سلباً على العرض النقدي بالرغم من النمو الإيجابي للناتج المحلي الإجمالي وذلك بسبب انخفاض صافي العملات الأجنبية لدى المركزي بسبب انخفاض الأسعار، ويعتبر العراق من الاقتصادات الريعية الشديدة وذلك لاعتماده على قطاع النفط بنسبة كبيرة جداً، لذلك فإن أي تخلخل

للأسعار عالمياً يؤثر بشكل مباشر على الناتج المحلي الإجمالي وبالتالي ينعكس على عرض النقد نتيجة للعلاقة الموجبة التي تربط بين المتغيرين.

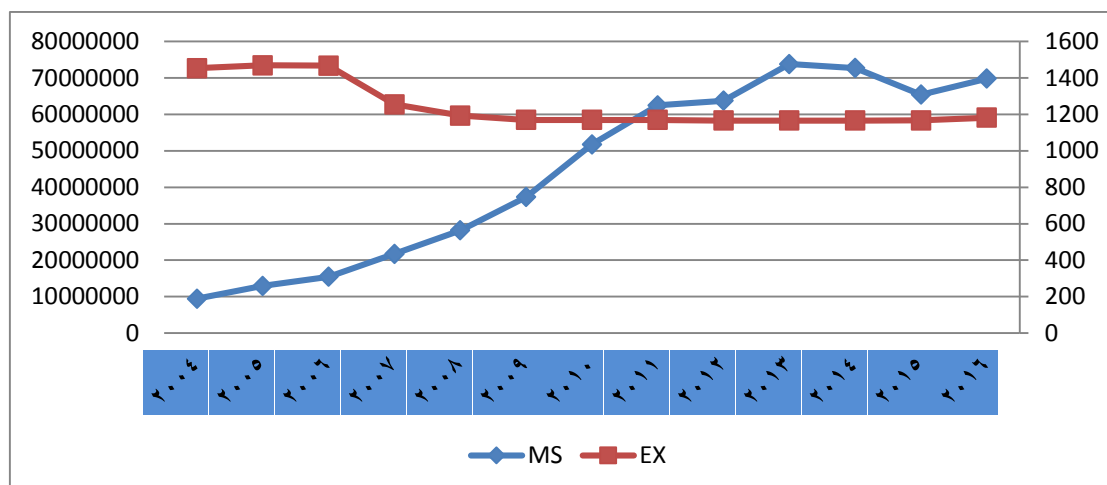


الشكل (٢) اتجاهات نمو عرض النقد والناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

٢. تحليل العلاقة بين عرض النقد وسعر الصرف للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦: عند قيام السلطات النقدية باتباع سياسة نقدية توسعية أي زيادة المعروض النقدي وبالتالي زيادة الطلب على العملة الأجنبية فيرتفع سعر الصرف، وبالعكس عند تقليص عرض النقد سوف يقل الطلب على العملة الأجنبية وبالتالي انخفاض سعر الصرف، وعليه فأن عرض النقد يمكن يرتبط بعلاقة طردية او عكسية حسب بيانات السلسلة ومسارها.

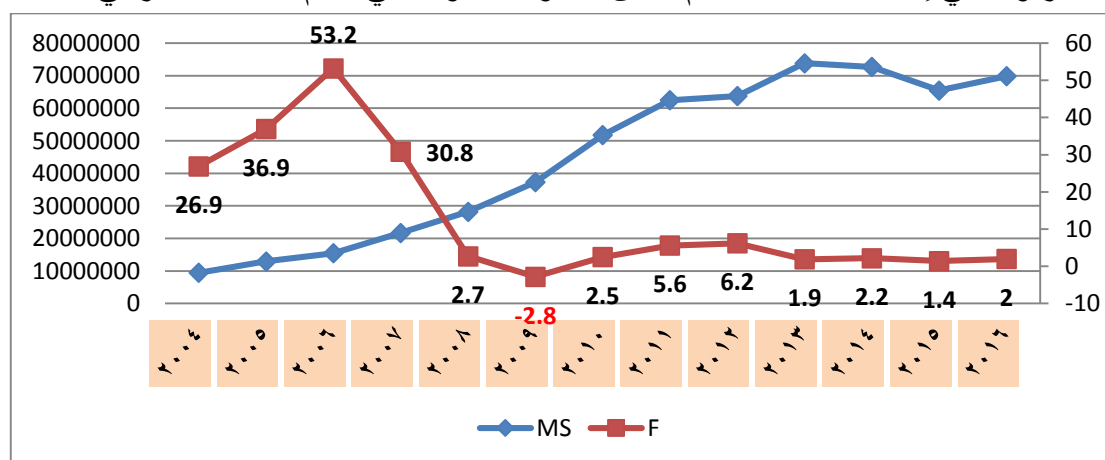
ويتضح لنا من خلال الشكل (٣) اتجاهات عرض النقد وسعر الصرف خلال المدة المدروسة ، فقد شهد عرض النقد تذبذباً واضحاً وقوياً خلال المدة المدروسة من ٢٠٠٥-٢٠١٣ و ٢٠١٦ كانت معدلات النمو موجبة فقد بلغ اعلى معدل نمو عام ٢٠٠٧ (٤٠,٤%) ، اما بالنسبة للعامين ٢٠١٤ و ٢٠١٥ فقد شهدت انخفاضاً ملحوظاً في المعروض النقدي مسجلاً معدلات نمو سالبة بسبب انخفاض أسعار النفط والوضع الأمني والحرب ، بينما شهد سعر الصرف انخفاضاً قوياً مقابل الدولار في عام ٢٠٠٧ بلغ (-١٤,٥%) وذلك بسبب زيادة الصادرات العراقية من النفط وازدياد الطلب على العملة المحلية من قبل الدول المستوردة ، اما بالنسبة لباقي السلسلة فقد شهد استقراراً نسبياً لسعر الصرف وذلك من خلال إجراءات البنك المركزي المتمثلة بالمزاد اليومي للعملة الصعبة وذلك لسد حاجة السوق المحلية من العملة الأجنبية لتغطية استيرادات القطاع العام والخاص من السلع والخدمات.



الشكل (٣) اتجاهات عرض النقد وسعر الصرف

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢)

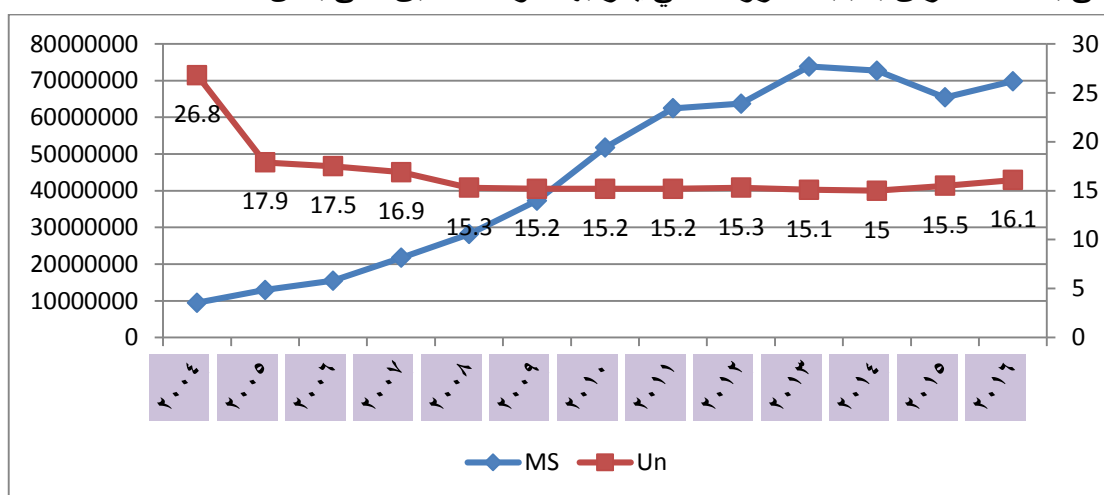
٣. تحليل العلاقة بين عرض النقد ومعدل التضخم للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦: وفق النظرية الاقتصادية فقد اتفقت المدارس الاقتصادية في تحليلاتها للعلاقة بين عرض النقد والتضخم على وجود علاقة تناسبية طردية بين المتغيرين، أي أن الزيادة في المعروض النقدي سوف تؤدي الى ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي حدوث التضخم، ومن خلال الشكل (٤) يتضح مسار العرض النقدي وتزايد معدلات نموه السنوية خلال المدة المدروسة باستثناء عامين ٢٠١٤-٢٠١٥ سجلت معدلات نمو سالبة، ونلاحظ ارتفاع معدلات نمو العرض النقدي سنوياً وبالتالي اثرت بشكل كبير على المستوى العام للأسعار وانخفاض قيمة العملة الوطنية مما أدى الى ظهور التضخم وبمعدلات عالية بلغت (٥٣,٢%) خلال المدة ٢٠٠٤-٢٠٠٧ بسبب توسع الحكومة في نفقاتها من جانب وزيادة العرض النقدي بدون ان يوازيه زيادة في الناتج المحلي الإجمالي من سلع وخدمات باستثناء قطاع النفط من جانب آخر، وقد نجحت السلطة النقدية في الحد من معدلات التضخم للمدة من ٢٠٠٨-٢٠١٦ من خلال عمليات السوق المفتوحة متمثلة بمزادات العملة اليومية من خلال البنك المركزي التي لعبت دوراً كبيراً في التحكم في عرض النقد والحد من ارتفاع المستوى العام للأسعار وبالتالي إبقاء معدلات التضخم ضمن الحدود المعقولة التي تلائم الاقتصاد العراقي.



الشكل (٤) اتجاهات عرض النقد ومعدلات التضخم

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

٤. تحليل العلاقة بين عرض النقد ومعدلات البطالة للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦: حسب الدراسة النظرية فإن عرض النقد يرتبط بعلاقة عكسية مع البطالة، فزيادة عرض النقد تؤدي الى انخفاض سعر الفائدة مما يدفع المستثمرين الى زيادة استثماراتهم وبالتالي زيادة الطلب على الإيدي العاملة مما يجعل معدلات البطالة تنخفض وبالعكس، ويتضح من الشكل (٥) العلاقة العكسية بين العرض النقدي والبطالة ونلاحظ من الشكل النمو التدريجي لعرض النقد وبالمقابل الانخفاض المستمر في معدلات البطالة واستقراره عند معدل (١٥%)، اما عامي ٢٠١٤-٢٠١٥ فقد شهد ارتفاع بسيط في معدلات البطالة بسبب تراجع ارتفاع عرض النقد عن النمو وهذا يوضح لنا العلاقة العكسية بين المتغيرين، وفي الواقع ان معدلات البطالة اكثر بكثير مما هو مذكور لان هذه المعدلات احتسبت وفق برامج منظمة العمل الدولية، وفي الواقع ان الزيادة السكانية سبب في ارتفاع معدلات البطالة، فهناك جيش من العاطلين ينمو سنوياً لعدم وجود وظائف ومؤسسات تستوعب الاعداد المتزايدة من الخريجين بالإضافة الى البطالة المقنعة في دوائر الدولة، ويمكن القول ان المؤسسة العسكرية استقطبت جزء كبير من العاطلين عن العمل بسبب الحروب في السنوات الأخيرة، وهجرة العديد من الشباب ومن هم في سن العمل للخارج ويمكن القول ان معايير منظمة العمل الدولية لا تنطبق على بلد مثل العراق بسبب الظروف التي يمر بها ، وانما تنطبق على بلدان متقدمة.



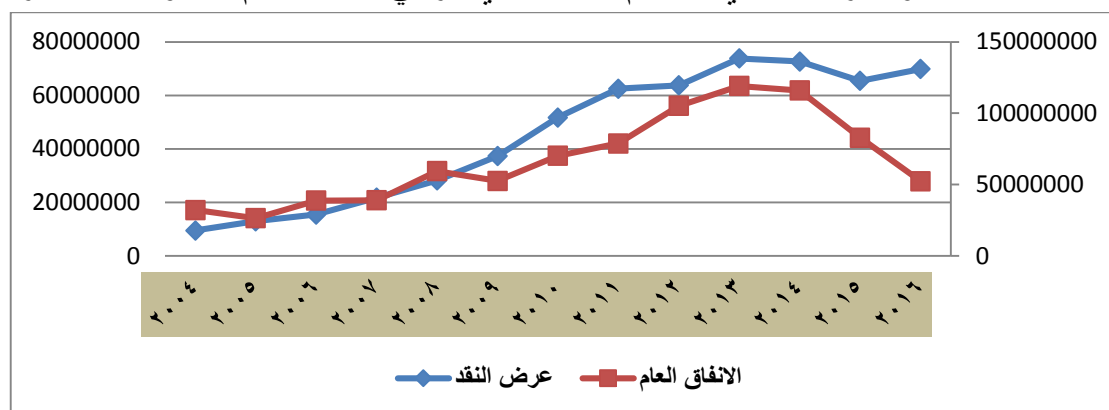
الشكل (٥) اتجاهات عرض النقد ومعدلات البطالة

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

٥. تحليل العلاقة بين عرض النقد والانفاق العام للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٦:

نظرياً يرتبط العرض النقدي بعلاقة طردية مع الانفاق العام، من خلال الشكل (٦) يتضح ان هناك علاقة عكسية بين الانفاق العام وعرض النقد لان اتجاه منحنى العرض النقدي يأخذ عكس اتجاه منحنى الانفاق العام في بداية السلسلة الزمنية، حيث نلاحظ ان هناك تذبذب واضح في الانفاق العام من عام ٢٠٠٤ الى عام ٢٠٠٩، حيث ان عرض النقد في ارتفاع مستمر قياساً بحجم الانفاق الذي يأخذ بالانخفاض وذلك بسبب تشوه البيانات في العراق مما يجعل من الصعوبة تطبيق النظرية الاقتصادية على بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق لأنها تأخذ بالانحراف عن مسارها المخطط او المرسوم بسبب الظروف التي يمر بها العراق، وبما ان السياسة المالية في العراق هي سياسة توسعية بحكم الوضع الأمني والحروب وزيادة الانفاق الجاري على حساب الانفاق الاستثماري من اجمالي النفقات العامة انعكس على عرض النقد وعلى مستوى الاقتصاد ككل، يبين

الشكل انخفاض نمو العرض النقدي من عام ٢٠١٤ الذي اثر في الانفاق العام سلباً وبشكل مباشر.



الشكل (٦) اتجاهات عرض النقد والانفاق العام

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الجدول (٢).

الجدول (٢) تطور عرض النقد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق للمدة ٢٠١٦-٢٠٠٤ (مليون دينار)

السنة	* عرض النقد M1	** الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP ١٠٠=٢٠٠٧	* سعر الصرف (دينار عراقي) EX	* معدل التضخم F	** معدل البطالة U	*** الانفاق العام G
(٦)	(١)	(٢)	(٣)	(٤)	(٥)	(٦)
2004	9448700	101845262.4	1453	26.9	26.8	32117491
2005	12935878	103551403.4	1469	36.9	17.9	26375175
2006	15460060	109389941.3	1467	53.2	17.5	38806679
2007	21721167	111455813.4	1255	30.8	16.9	39031232
2008	28189934	120626517.1	1193	2.7	15.3	59403375
2009	37300030	124702075	1170	-2.8	15.2	52567025
2010	51743489	132687028.6	1170	2.5	15.2	70134201
2011	62473929	142700217	1170	5.6	15.2	78757666
2012	63735871	162587533.1	1166	6.2	15.3	105139576
2013	73830964	174990175	1166	1.9	15.1	119127556
2014	72692448	175335399.6	1166	2.2	15	115973762
2015	65435425	182331154.1	1167	1.4	15.5	82813611
2016	69834833	193744445.6	1182	2	16.1	52312427

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على:

* البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والابحاث، النشرة السنوية، لسنوات متفرقة، ٢٠١٦-٢٠٠٤.

** وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية لسنوات، متفرقة.

*** وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، دائرة المحاسبة، لسنوات متفرقة من (٢٠١٦-٢٠٠٤).

المبحث الثالث

قياس العلاقة بين عرض النقد وبعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في العراق

٢٠١٦-٢٠٠٤

أولاً. صياغة وتوصيف النموذج القياسي:

يعد الأسلوب الرياضي أحد أهم الأساليب المستخدمة في قياس وتحليل الظواهر الاقتصادية الكلية من أجل التعرف على أبعاد النظرية الاقتصادية، ويكون هذا الأسلوب على شكل دالة (Function) لذا يمكن صياغة العلاقة الدالية رياضياً بين عرض النقد والمتغيرات الاقتصادية قيد الدراسة في العراق، وتوصيف متغيرات الدراسة حسب الصيغة التالية:

$$MS = f(GDP, EX, F, U, G) \dots\dots\dots (1)$$

حيث ان:

المتغير التابع: عرض النقد بالمفهوم الضيق (MS): هي مجموع وسائل الدفع المتداولة في مجتمع ما خلال فترة زمنية معينة، والتي تشمل العملة المتداولة خارج الجهاز المصرفي والودائع الجارية تحت الطلب.

والمتغيرات المستقلة:

١. الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة GDP: يعرف على انه مجموع القيمة النقدية للسلع والخدمات النهائية المنتجة في الاقتصاد الوطني خلال فترة زمنية معينة عادة تكون سنة واحدة، ويرتبط بعلاقة طردية مع المعروض النقدي

٢. سعر الصرف EX: هو عدد الوحدات من عملة معينة التي يمكن شراؤها او مبادلتها بوحدة واحدة من عملة أخرى، ويرتبط بعلاقة طردية مع المعروض النقدي ويمكن ان تكون علاقة عكسية في بعض الحالات.

٣. معدل التضخم F: يعرف بانه الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار، ويرتبط بعلاقة طردية مع عرض النقد.

٤. معدل البطالة U: ويعرف بانه كل شخص في سن العمل راغب وقادر على العمل ولكنه لا يستطيع الحصول على عمل في سوق العمل، ويرتبط بعلاقة عكسية بعرض النقد.

٥. الانفاق العام G: وهو كل مبلغ معين تنفقه الدولة للحصول على سلعة او خدمة للصالح العام سواء كانت نفقات جارية او استثمارية وتعرف بالنفقة العامة، ويرتبط بعلاقة طردية مع المعروض النقدي.

استناداً الى المفاهيم التي تم استعراضها مسبقاً، يتم اختبار العلاقة بين عرض النقد وبعض متغيرات الاقتصاد الكلي، وفقاً لاستخدام البرنامج الاحصائي الحزمة (Eviews9) في التحليل القياسي لتقدير دالة عرض النقد في العراق وعلى هذا الأساس بنية صيغة الدالة وفقاً للمتغيرات الاقتصادية المحددة لدالة عرض النقد التالية:

$$MS_t = \beta_0 + \beta_1 GDP_t + \beta_2 EX_t + \beta_3 F_t + \beta_4 U_t + \beta_5 G_t + u_t$$

حيث ان:

$(\beta_0, \beta_1, \beta_2, \dots)$: معلمات نموذج الانحدار المتعدد.

(u_t) : حد الخطأ العشوائي.

ثانيا. نتائج الاختبارات القياسية:

١. اختبار ديكي فولر الموسع (Augmented Dickey Fuller Test: ADF): يهدف الاختبار الى التعرف على مدى استقرارية السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية موضوع الدراسة، حيث يبين الجدول (٣) ذلك من خلال اختبار فرضية العدم (H_0) أي عدم استقرار السلاسل الزمنية، وتشير النتائج الى استقرار السلسلة الزمنية عند المستوى لمتغيرين معدلات البطالة والتضخم عند مستوى معنوية اقل من (0.05) وهذا يعني ان السلسلة الزمنية لمتغيري البطالة والتضخم لا تحتوي على جذر وحدة، ويشير ذلك الى إمكانية رفض فرضية العدم ($H_0: \delta \neq 0$) ويبدو من ذلك ان هذه النتائج تتماشى الى حد كبير مع نتائج اختبار الرسم البياني السابقة. في حين تشير نتائج اختبار سكون السلاسل الزمنية لمتغيرات عرض النقد والنتائج المحلي الإجمالي والانفاق الحكومي وأسعار الصرف الى قبولنا فرضية العدم ($H_0: \delta = 0$) والتي تنص على وجود جذر وحدة وعدم استقرار السلاسل الزمنية لهذه المتغيرات عند المستوى حيث كانت النتائج غير معنوية، وعند اخذ الفرق الأول لهذه المتغيرات أصبحت مستقرة وعند مستوى معنوية (0.05%). وبناءً على النتائج أعلاه يكون متغير البطالة (U) ومتغير التضخم (F) مستقرة عند المستوى أي متكاملة من الدرجة صفر (٠) I، في حين كانت متغيرات الناتج المحلي الإجمالي (GDP) وعرض النقد (MS) وسعر الصرف (EX) غير مستقرة عند المستوى وأصبحت مستقرة عند اخذ الفرق الأول لها بمعنى انها أصبحت متكاملة من الدرجة الأولى (١) I، ولذلك سوف نستخدم اختبار (ARDL) في تقدير العلاقة بين هذه المتغيرات لان هذا النموذج يمكن استعماله في تحليل التكامل المشترك بين المتغيرات سواء كانت متكاملة من الدرجة صفر (0) I او واحد (1) I او خليط بينهما.

الجدول (٣) اختبار ديكي فولر المطور لجذر الوحدة (ADF)

المتغير	المستوى			الفرق الاول		
	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام	حد ثابت فقط	حد ثابت واتجاه عام	بدون حد ثابت ولا اتجاه عام
	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob	Prob
MS	0.7211	0.9081	0.9705	0.0000*	0.0000*	0.0000*
GDP	0.9697	0.1738	0.9992	0.0000*	0.0000*	0.0000*
G	0.6249	0.9868	0.8111	0.0000*	0.0000*	0.0000*
U	0.0000*	0.1364	0.0702		0.0000*	0.0000*
F	0.6401	0.1550	0.7271	0.0000*	0.0000*	0.0000*
EX	0.0000*	0.9023	0.1543		0.0000*	0.0000*

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات في الجدول (٢) ومخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9).

٢. نتائج اختبار تحديد فترة الابطاء المثلى: أظهرت نتائج الاختبارات (AIC, SC) التي استعملت لتحديد فترة الابطاء المثلى التي تحقق افضل تقدير لا نموذج قيمة تصحيح الخطأ في الجدول (4) ان تلك الفترة هي الفترة الأولى ولكل المتغيرات، ذلك لان قيمتها هي الأدنى مقارنة ببقية القيم في الاختبارات (AIC, SC)، لذلك سيتم اعتماد تلك الفترة في تقدير هذا النموذج مما يعني ان النموذج متجهات تصحيح الخطأ الذي سوف يستعمل في الكشف عن اتجاه العلاقة بين المتغيرات محل الدراسة سيتضمن فترة ابطاء واحدة.

الجدول (4) تحديد فترة الابطاء المثلى

SC	AIC	FPE	LR	LogL	Lag
112.6967	112.4651	2.81e+41	NA	-2749.395	0
104.4139*	102.7924*	1.79e+37*	467.9687*	-2476.413	1
106.9548	103.9433	6.04e+37	1.46365	-2468.611	2
109.1329	104.7315	1.59e+38	20.43537	-2451.922	3

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على بيانات الملحق (١) ومخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews 9).

٣. اختبار سببية غرانجر (Test of Granger Causality): وفقاً لاختبار سببية غرانجر يتم اختبار الفرضية الصفرية (H_0) أي لا توجد علاقة سببية بين المتغيرات المدروسة مقابل الفرضية البديلة (H_1) أي توجد علاقة سببية كما مبين في الجدول (5)، وقد أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية متجهة من الناتج المحلي الإجمالي الى عرض النقد وبذلك يمكن قبول فرضية العدم (H_0) أي عدم وجود علاقة سببية متجهة، في حين كانت هناك علاقة سببية عكسية متجهة من عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي وهنا تم رفض فرضية العدم (H_0).

وأظهرت النتائج علاقة سببية معنوية وباتجاهين ما بين الانفاق الحكومي (G) وعرض النقد (MS)، وكذلك ما بين سعر الصرف (EX) وعرض النقد (MS)، أي ان الانفاق الحكومي يؤثر في عرض النقد ($G \rightarrow MS$) وكذلك عرض النقد يؤثر في الانفاق الحكومي ($MS \rightarrow G$)، وكذلك الحال بالنسبة لسعر الصرف يؤثر في عرض النقد ($EX \rightarrow MS$) وأيضاً يؤثر عرض النقد في سعر الصرف ($MS \rightarrow EX$)، وهذا يعني رفض فرضية العدم (H_0) أي عدم وجود علاقة سببية، في حين أظهرت النتائج عدم وجود علاقة سببية وبالاتجاهين ما بين معدلات التضخم وعرض النقد وكذلك ما بين معدلات البطالة وعرض النقد وهنا تم قبول الفرضية الصفرية (H_0) أي فرضية عدم وجود علاقة سببية بين المتغيرات وبالاتجاهين وهذا في حقيقة الامر هو خلاف النظرية الاقتصادية ويمكن تفسير السبب في ذلك الى الصدمات النقدية والمالية التي تعرض لها الاقتصاد العراقي والتي انعكست على تشوه البيانات والتي تعكس في حقيقتها تشوه الهيكل الاقتصادي للبلاد.

الجدول (5) اختبار سببية غرانجر للعلاقة السببية بين المتغيرات

Null Hypothesis الفرضية الصفرية: H_0 لا توجد علاقة سببية	lag	F-Statistic	Prob	القرار
GDP does not Granger Cause MS	4	1.23840	0.3106	قبول: H_0
MS does not Granger Cause GDP	4	2.29712	0.0462	رفض: H_0
G does not Granger Cause MS	4	0.38296	0.0195	رفض: H_0
MS does not Granger Cause G	4	0.20170	0.0359	رفض: H_0
F does not Granger Cause MS	4	1.44969	0.2361	قبول: H_0
MS does not Granger Cause F	4	0.19658	0.9387	قبول: H_0
EX does not Granger Cause MS	4	2.75659	0.0413	رفض: H_0
MS does not Granger Cause EX	4	0.17478	0.0500	رفض: H_0
U does not Granger Cause MS	4	0.73281	0.5751	قبول: H_0
MS does not Granger Cause U	4	2.20434	0.0663	قبول: H_0

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على البيانات في الجدول (٢) مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9.

٤. نتائج تقدير انموذج متجه تصحيح الخطأ VECM: يبين الجدول (6) ان التغيرات في عرض النقد يساعد في تفسير التغيرات الحاصلة في المتغيرات (GDP, G, U, F, EX)، حيث بلغت قيمة Prop (F-statistic) المحتسبة (٠,٠٤٩) وهي معنوية عند مستوى (٥ %)، وكذلك يبين الجدول الى مجموع ما يفسره حد الخطأ العشوائي من التغيرات الحاصلة في متغيرات عينة الدراسة حيث بلغت قيمة حاصل تصحيح الخطأ (-٠,٠٣٢٧) وهي سالبة ومعنوية (٠,٠٤١٥) وهذا يدل على وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين متغيرات النموذج، وتشير فيه معامل تصحيح الخطأ ان سرعة تكيف النظام الى حالة التوازن تحدث بسرعة (٠,٠٣ %) وهي سرعة بطيئة نسبياً قد يكون سببها الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، بلغت معامل تحديد الارتباط R^2 (٤١ %) و R المرحج (٣٢ %) وهذا يعني ان المتغيرات المستقلة تفسر (٣٢ %) من التغيرات في المتغير التابع، وهي ان كانت منخفضة فهو امر طبيعي في مثل هذه النتائج لأنها تستبعد الاتجاه العام في النموذج ويتم التركيز اكثر على قيمة (F) والتي كانت معنوية عند مستوى (٠,٠٤٩) وهي اقل من (٥ %) مما يدل على معنوية النموذج ككل.

الجدول (6) نتائج تقدير متجه تصحيح الخطأ

308092.5	Mean dependent var	0.415257	R-squared
890289.6	S.D. dependent var	0.327076	Adjusted R-squared
30.67607	Akaike info criterion	986204.4	S.E. of regression
31.21659	Schwarz criterion	3.40E+13	Sum squared resid
30.88114	Hannan-Quinn criter.	-737.5637	Log likelihood
2.200298	Durbin-Watson stat	0.316723	F-statistic
		0.04937	Prob(F-statistic)

المصدر: من عمل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي Eviews9.

٥. تقدير العلاقة قصيرة الاجل وفقاً لنموذج ARDL سيتم تحديد العلاقة قصيرة الأمد بين المتغيرات المدروسة من خلال تقدير انموذج تصحيح الخطأ وفقاً لأنموذج ARDL والذي يمثل المتغيرات بصيغة الفرق الأول مع إضافة حد تصحيح الخطأ لمدة تباطؤ زمني واحد ويرمز له بالرمز (ECT-1) وبقية متوقعة سالبة وأصغر من الواحد الصحيح، ويبين الجدول (7) انموذج تصحيح الخطأ والمرونة قصيرة الاجل بين المتغيرات المدروسة واطهرت النتائج ان المتغيرات جميعها ذات معنوية إحصائية قوية جداً وتحمل الإشارة المتوقعة لكل من سعر الصرف (EX) ومعدل البطالة (U) والتي تحمل الإشارة السالبة والتي تعكس العلاقة العكسية بين كل منهما مع المتغير التابع عرض النقد (MS)، في حين كانت إشارة معلمة كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدل التضخم (F) موجبة والتي تعكس العلاقة الطردية بين هذين المتغيرين والمتغير التابع، وأظهرت العلاقة المقدره ان معلمة حد الخطأ كانت قيمتها سالبة ومعنوية جداً وهذا يعكس في حقيقته وجود علاقة توازنه في الاجل القصير بين المتغيرات المدروسة باتجاه علاقة توازنه طويلة الاجل.

الجدول (7) المقدرات قصيرة الاجل ومعامل تصحيح الخطأ للنموذج ARDL

Prob.	t-Statistic	Coefficient	Variable
0.0000	102246495.376572	31.661176	D(GDP)
0.0000	-101227801.381	-10.600328	D(G
0.0000	118019464.174	21680065.364	D(F)
0.0000	-136315040.90	-1194665.091	D(EX)
0.0000	-101890767.53	-1091912745	D(U)
0.0000	-167416501.45	-4.153279	CointEq(-1)

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9).
٦. تقدير العلاقة طويلة الاجل وفقا لأنموذج ARDL: يبين الجدول (8) تقدير العلاقة طويلة الاجل بين عرض النقد في العراق ومحدداته وأظهرت النتائج ان جميع المتغيرات التوضيحية لها الإشارة المتوقعة في التأثير على المتغير التابع اذا كانت إشارة كل من الناتج المحلي الإجمالي (GDP) ومعدلات التضخم (F) وسعر الصرف (EX) إشارة موجبة وهذا يعني ان هذه المتغيرات التوضيحية تحمل الإشارة المتوقعة في التأثير على المتغير التابع عرض النقد، في حين كانت إشارة معدلات البطالة (U) سالبة والتي تعكس العلاقة العكسية بينها وبين عرض النقد وهي متفقة بذلك مع النظرية الاقتصادية، بينما كانت الإشارة السالبة لمتغير الانفاق الحكومي (G) خلافاً للنظرية الاقتصادية ويمكن تفسير ذلك بسبب التشوهات الكبيرة في الاقتصاد العراقي والتي انعكست على البيانات المستخدمة في التحليل.

الجدول (8) المقدرات طويلة الاجل وفقا لأنموذج ARDL

Prob.	t-Statistic	Std. Error	Coefficient	Variable
0.0000	199823603.05	0.000000	3.777554	GDP
0.0000	-170628967.5	0.000000	-2.581115	G
0.0000	45714161.94	0.007942	363075.893	F
0.0000	147470759.9	0.010602	1563523.56	EX
0.0000	-1809868618	1.343969	-243244579	UN
0.0000	2442832838	1.566462	382663759	C

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثان بالاعتماد على مخرجات البرنامج الاحصائي (Eviews9).
٧. نتائج اختبار الحدود وفقا لأنموذج ARDL: لاختبار مدى تحقق التكامل المشترك الذي يمثل العلاقة التوازنية طويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة، تم استخدام طريقة اختبار الحدود (Bounds test approach) ويمكن تطبيق هذه الطريقة سواء كانت المتغيرات متكاملة من الدرجة صفر (٠) I او متكاملة من الدرجة الأولى (١) I او مزيج بينهما.

ويبين الجدول (٩) نتائج اختبار التكامل المشترك باستخدام طريقة اختبار الحدود حيث تشير النتائج الى ان القيمة المحسوبة لاختبار (F-statistic) كانت قيمتها محصورة ما بين الحد الأدنى والحد الأعلى للقيمة الجدولية عند مستوى معنوية (٥%) ولذلك عند هذا المستوى يمكن رفض فرضية العدم (أي عدم وجود علاقة توازنه طويلة الاجل) ونقبل بالفرق البديل (وجود

علاقة توازنه طويلة الاجل)، بينما كانت عند مستوى معنوية (٢,٥%) و (١%) علاقة غير معنوية وبالتالي يمكن القول هنا عند هذا المستوى غير محسوم.

الجدول (٩) نتائج اختبار الحدود

k	Value	Test Statistic
5	2.81E+15	F-statistic
Critical Value Bounds		
I1 Bound	I0 Bound	Significance
3.35	2.26	10%
3.79	2.62	5%
4.18	2.96	2.5%
4.68	3.41	1%

المصدر: تم اعداده من قبل الباحثان بالاعتماد على حزمة البرنامج الاحصائي Eviews9.

الاستنتاجات:

١. تم الاستنتاج من خلال الرسوم البيانية ان هناك استقرار في السلاسل الزمنية للمتغيرات الاقتصادية المدروسة وهي سعر الصرف، ومعدل التضخم، ومعدل البطالة، وعدم استقرار السلاسل الزمنية للمتغيرات عرض النقد، والناتج المحلي الإجمالي، والانفاق الحكومي لاحتوائها على جذر الوحدة.
٢. تفسر نتائج اختبار السكون وفقاً لاختبار ديكي فولر الموسع الى استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات معدل البطالة ومعدل التضخم عند المستوى، في حين تشير النتائج الى استقرار السلسلة الزمنية للمتغيرات الاقتصادية عرض النقد، والناتج المحلي الإجمالي، والانفاق الحكومي، وسعر الصرف، عند اخذ الفرق الأول لها.
٣. تشير نتائج اختبار تمديد فترة الابطاء المثلى الى ان الفترة الأولى هي الفترة المثلى للإبطاءات الزمنية لان قيمتها هي الأدنى وفقاً لاختبار (AIC, SC) لذلك سيتم اعتمادها في انموذج متجهات تصحيح الخطأ وهي فترة ابطاء واحدة.
٤. تشير نتائج اختبار سببية غرانجر الى عدم وجود علاقة سببية متجه من الناتج المحلي الإجمالي الى عرض النقد في حين كانت هناك علاقة سببية متجه من عرض النقد الى الناتج المحلي الإجمالي، وظهرت النتائج وجود علاقة سببية معنوية وبتجاهين بين الانفاق العام وسعر الصرف وما بين عرض النقد، وعدم وجود علاقة سببية بين التضخم والبطالة وما بين عرض النقد.
٥. تشير نتائج اختبار انموذج تصحيح الخطأ VECM الى العلاقة المعنوية بين عرض النقد والمتغيرات الاقتصادية الكلية حيث كانت قيمة F الاحصائية المحتسبة (٠,٠٤٩) وهي معنوية عند مستوى ٥% مما يدل على معنوية النموذج ككل.
٦. تشير نتائج تقدير العلاقة قصيرة الاجل وفقاً لاختبار ARDL الى وجود علاقة معنوية إحصائية قوية بين المتغيرات، في حين كانت نتائج العلاقة طويلة الاجل ذات إشارة متوقعة في التأثير، باستثناء متغير الانفاق الحكومي G كانت اشارته خلافاً للنظرية الاقتصادية، ويمكن تفسير ذلك بسبب الموازنات التشغيلية الكبيرة في العراق خلال مدة الدراسة.
٧. أظهرت نتائج اختبار الحدود وفقاً لأنموذج ARDL وجود علاقة توازنه طويلة الاجل بين المتغيرات المدروسة لان قيمة F المحتسبة تقع بين الحدين الأدنى والاعلى عند مستوى معنوية

(٥%)، وعند مستوى معنوية ٢,٥% و ١% كانت العلاقة غير معنوية أي عند هذا المستوى غير محسوم.

المقترحات:

١. توصي الدراسة بضرورة اعتماد المخطط الاقتصادي على متغير عرض النقد في رسم السياسات الاقتصادية، مع مراعات مرونة المتغيرات الاقتصادية في الأجلين القصير والطويل من أجل اتخاذ قرارات سليمة تصب في صالح البلد في الأمد الطويل.
٢. يجب ان تعمل السياسة النقدية على التحكم في عرض النقد بالشكل الذي يحقق التنسيق بين نمو كمية النقود والناتج المحلي الإجمالي للوصول الى حالة التوازن بين القطاعين النقدي والحقيقي في الاقتصاد.
٣. يجب تفعيل دور السياسة النقدية جنباً الى جنب مع السياسات الاقتصادية الكلية من خلال التحكم في عرض النقد لأجل معالجة الاختلالات الهيكلية التي يعاني منها الاقتصاد العراقي.
٤. ضرورة تفعيل دور العرض النقدي الواسع (M2) من قبل السلطات النقدية من أجل زيادة الوعي لدى الجمهور وتحفيزه على زيادة الودائع المصرفية الادخارية وتقليص نسبة العملة في التداول وزيادة الودائع الجارية.
٥. الحد من ظاهرة الدولار في الاقتصاد العراقي عن طريق دعم الدينار العراقي من خلال استعماله في جميع التعاملات الداخلية والخارجية للبلد وذلك لتعزيز قيمة الدينار ضد الدولار وما له من أثر قوي على عرض النقد ونموه.
٦. ضرورة السيطرة على حجم الكتلة النقدية من خلال السيطرة على حجم النفقات العامة للدولة التي تتزايد باستمرار والحد من الموازنات الانفجارية التي تؤثر بشكل كبير على عرض النقد وبالتالي سلباً على الاقتصاد العراقي.

المصادر:

المصادر العربية:

١. ابد جمان، مايكل، الاقتصاد الكلي النظرية والسياسة، ترجمة محمد إبراهيم منصور، دار المريخ للنشر، الرياض، ٢٠١٠.
٢. اكلي. ج، الاقتصاد الكلي، ترجمة عطية مهدي سلمان، الجزء ٢، الجامعة المستنصرية، بغداد، ١٩٨٠.
٣. باجي، احمد كريم، تأثير التغيرات في مصادر واستخدامات أموال البنك المركزي العراقي في تحقيق أهدافه للمدة ٢٠٠٤-٢٠١٢، رسالة ماجستير مقدمة الى كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة المستنصرية، ٢٠١٤.
٣. ثويني، فلاح حسن، التوجهات الجديدة للسياسة النقدية في العراق، المجلة العراقية للعلوم الاقتصادية، الجامعة المستنصرية، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٣، العدد ٨/خاص، بغداد، ٢٠١٢.
٤. جورج، حاتم، السياسة النقدية في العراق: أهدافها ومعالمها الأساسية وآليات اشتغالها ودورها الفعلي في حركة الاقتصاد العراقي، شبكة الاقتصاديين العراقيين، ٢٠١٥.
٥. حداد، أكرم، هذلول، مشهور، النقود والمصارف، الطبعة الثانية، دار وائل للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠٠٨.

٦. الدليمي، عوض فاضل إسماعيل، النقود والبنوك، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، ١٩٩٠.
 ٧. الرفيعي، افتخار محمد مناحي، السيولة العامة وفاعلية السياسة النقدية مع إشارة تطبيقية للعراق، أطروحة دكتوراه، كلية الإدارة والاقتصاد، جامعة بغداد، ٢٠٠٧.
 ٨. سيجل، باري، ترجمة منصور، النقود والبنوك والاقتصاد وجهة نظر النقديين، دار المريخ للنشر، الرياض، المملكة العربية السعودية، ١٩٨٧.
 ٩. الشمري، ناظم محمد نوري، الشروف، محمد موسى، مدخل في علم الاقتصاد، الطبعة الأولى، دار زهران للنشر والتوزيع، الأردن، ٢٠١٣.
 ١٠. عبد الخضر، نغم حميد، قياس العلاقة التبادلية بين عرض النقد ومؤشرات الاستقرار الاقتصادي في العراق للمدة ١٩٨٠-٢٠١٣، مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة واسط، كلية الإدارة والاقتصاد، العدد ٢١، ٢٠١٦.
 ١١. الغالبي، عبد الحسين جليل، الجبوري، سوسن كريم، أثر مقاييس عرض على بعض المتغيرات الاقتصادية الكلية في لدول المتقدمة، مجلة الغري للعلوم الاقتصادية والإدارية، جامعة الكوفة، كلية الإدارة والاقتصاد، المجلد ٢، العدد ١٠، ٢٠٠٨.
 ١٢. كنعان، علي، النقود والصيرفة والسياسة النقدية، الطبعة الأولى، دار المنهل اللبناني، بيروت، ٢٠١٢.
 ١٣. محمد، سحر قاسم، ملامح وابعاد السياسة النقدية للبنك المركزي العراقي للمدة ٢٠٠٣-٢٠١٥ تحديات التنمية، مجلة الدراسات النقدية والمالية، مجلة علمية نصف سنوية، تصدرها دائرة الإحصاء والأبحاث، المجلد ١، العدد ٢، بغداد، ٢٠١٧.
 ١٤. البنك المركزي العراقي، التقرير الاقتصادي السنوي للبنك المركزي للأعوام (٢٠٠٣، ٢٠٠٦، ٢٠١٠، ٢٠١٣، ٢٠١٦).
 ١٥. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء وتكنولوجيا المعلومات، مديرية الحسابات القومية، مجاميع إحصائية لسنوات متفرقة من ٢٠٠٤-٢٠١٦.
 ١٦. وزارة المالية العراقية، دائرة الموازنة، دائرة المحاسبة، للسنوات مختلفة من ٢٠٠٤-٢٠١٦.
- المصادر الأجنبية:**

1. Ackley, Gardner, Macroeconomics: theory and policy, (Coll Macmillan Publishers), London, 1978.
2. Begg, David, & Fisher, Stanly, & Others, Economic, (London, Mc Graw-HilCompanyEruop.